

الثالث فاعلمت بسكون اللام وعلى جميع التقديرات فينقل إلى  
مفعول وفعل تحت الجزر الذي فيه الوند فحذف الفه فيبقى  
فعلان فيسببه متفاعلتان فيضم تنسك عينه وينقل إلى مفعول  
وهذه الأقوال هو جزركن كقولنا لا وتدكن كقولنا  
بضمهم لأن الضمير في وندة تبعين عود على غير الوند إذ لا يقع  
أخر وند الوند وليس الجزر لأن قوله في القول الرابع يجيب  
بمعنى التغيير المذكور في الأقوال مضاف للجزر لأنه الذي يجيب  
لا الوند وكذا الأضمار لا يكون إلا في الحرف الثاني وليس المضمر  
هنا ثانياً إلا بعد حذوه وأما الوند فهو قوله **ولفائل**  
التغيير في الثلاثة الأقوال الأولى ظاهره أنه في الوند والمقصود  
منه بالذات في القول الرابع إنما هو الأضمار لكن بشرط مصاحبة  
الحين في الجزر الذي حذوه وذلك الأضمار إنما هو في حروف الوند  
فولم الأضمار لا يكون إلا في الثاني فلما ذلت الأضمار القياسية  
وأما هذا فخرج عن القياس كما أن هذه الأقوال كلها خارجة  
عن القياس فإن حذف وسط الوند في القول الأول لا نظير له والجزر  
في القول الثاني خارج عن القياس إذ لا يكون إلا في الحرف  
الأول من الجزر وكذا القطف في القول الثالث إذ لا يكون إلا في  
أخر الجزر والقول الأول للتحليل والثاني للاختصاص والثالث  
للسرفسطة والرابع للزجاج وتعرض لذكره متعاطفة  
بحرف عطف مفقود واستغنى عن النص على مذهب التحليل  
لظهور اللفظ في معناه لغة كما قدمنا وتقدم كلامه ونعت  
جزركن كما يتم به مدلول التنسيع لغة على قوله وذلك بحذف  
لامه وأخرم وند على قول نجد وعينه واقطع وتك على قول

بحذف

بحذف الفه وتنسكين لامه وأضمر الجزر على قوله تنسك فاصار فيه ثانياً  
متحركاً بسبب حذوه أو مع حذوه ومن قدر وسعت وتذكر  
قال الضمير في وده كأيدي على التنسيع المدلول عليه بالفعل  
وهذا كما ترى وقال أيضاً في قوله اقطعها أي قطع وتند  
جزر التنسيع وفي قوله أضمرن أي أوقع الأضمار في الجزر  
وهذا كما لم يضرب في فهم مراد هذا الضمير وما ذكرته من  
أن الناظم يفرض حكماً في الأربعة الأقوال اتبعت فيه الشرايح  
وبيتت أخذ القول الأول بياناً واضح من بيانهم إلا أنه سببه لا فائدة  
ولا يجاوز تكلف ولو قيل أن الناظم يتعريض للقول الأول  
البيته وإنما حكى ثلاثة أقوال وهي التي صرح بها ويكون قوله  
وسعت أمر بالتنسيع على سبيل الإجمال لم يبين حقيقة  
بالجمل بعد التي هي أقوال وكذا التي فيها مفصلة لئلا يوهم  
وصلها أنها قوله واحد نفسير التحليل كان قوله حسناً وفهماً  
سأ لما من التكلف وكان رأيي طرح القول الأول لأنه لا نظير له  
البيته والأقوال الثلاثة وإن كانت لا نظير لها في الأحاد فلها  
نظير موجود ادعي وجوده فيها وإن كانت الدعوة غير مطابقة  
لكنها دعوى أصل على خلاف الأول ورحم الرابع بان صورة  
الفاصلة بعد الحين حصلت من وند وغيره وسهولة تغيير  
الأسباب والترتبة لا نزاع فيها وهذا يرد ما قيل إن فيه  
حذف فتز وحذف اللاتيا ولا نظير له وتغيير أول وند ولم يسببه  
خرماً ولا زحفاً وفساد المعاقبة في قول ابن الأثير ببعه  
أبرزوها مثل الميم فتمهاذا بين خمس كواعب انزاب  
فأخذ في قيا سيتين سائعا فالحين باعتبار الأصل